الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والسبعون

الجلسة العامة **٢٧**

الاثنين، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ميروسلاف لايتشاك . . . . . (سلوفاكيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد تيفي (فانواتو).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البند ١٠٧ من جدول الأعمال (*تابع*)

منع الجريمة والعدالة الجنائية

الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بتقييم خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن نواصل عملنا، أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ثلاث دقائق عندما يتكلمون بصفتهم الوطنية، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٨٧/٧١. وكما يذكر الأعضاء، دعت الجمعية العامة في قرارها ٣٢٣/٧١، المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، إلى التقيد الصارم من جانب كل متكلم بالمهل الزمنية في الجمعية، ولا سيما أثناء الاجتماعات الرفيعة المستوى. وهذا سيمكن من تحقيق أقصى قدر من المشاركة خلال الوقت المحدود المتاح لهذه الجلسة. ويرجى من المشاركين الذين أعدوا بيانات أطول قراءة نسخة موجزة منها وتقديم النص الكامل لبياناتهم إلى الأمانة العامة لنشرها على بوابة الخدمات الموفرة للورق.

ووفقا أيضا للقرار ٣٢٣/٧١، يوصى بمبدأ ”البروتوكول محل احترام الجميع“، الذي يشجع بمقتضاه المشاركون على الامتناع عن إدراج العبارات البروتوكولية النمطية في بياناتهم. وفي ذلك الإطار الزمني، أود أن أناشد المتكلمين الإدلاء ببياناتهم بسرعة عادية حتى يتسنى تقديم الترجمة الشفوية بشكل سليم. وبغية مساعدة المتكلمين على تنظيم وقتهم، جرى تركيب نظام ضوئي على منصة المتكلمين. وأناشد جميع المتكلمين الموقرين تعاونهم في مراعاة الحد الزمني لبياناتهم، كي يتسنى الاستماع إلى جميع المسجلين في الوقت المناسب.

أعطي الكلمة الآن لرئيسة وفد إثيوبيا.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

السيدة هايلو (إثيوبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى رئيس الجمعية العامة على عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن هذه المسألة الهامة. وترحب إثيوبيا باعتماد الإعلان السياسي المتعلق بتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص بالإجماع (القرار ١/٧٢).

إن الفقر، وتغير المناخ، ومستوى التنمية فيما بين الدول والمجتمعات، واختلاف مستويات المعيشة، وعدم المساواة في الدخل الذي يسود في مختلف البلدان، والنزاعات كلها عوامل تزيد من إمكانية تعرض الناس للاتجار بالبشر. فعلى سبيل المثال، قد يصبح المهاجرون الذين يعبرون الحدود الدولية بحثا عن حياة أفضل ضحايا للاتجار بالبشر وشبكات التهريب. وبالمثل، فإن اللاجئين الذين يجدون أنفسهم بالفعل في حالة ضعف بسبب انعدام الحلول الدائمة، بمن في ذلك أولئك الذين يشاركون في تحركات ثانوية، يصبحون فريسة للمتجرين والمهربين.

ولا يزال ضحايا الاتجار يواجهون أخطارا لا يمكن تصورها وغالبا ما تكون مميتة خلال رحلاتهم، نظرا لمحدودية فرص الهجرة القانونية أو الحلول الدائمة. ولا يزالون يواجهون العديد من انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك انتهاك حقوقهم في العمل والعديد من أشكال التمييز في بلدان العبور والمقصد. وكل هذه التحديات تتطلب استجابة شاملة وكلية يمكن أن تستند إلى الركائز الثلاث التالية.

الركيزة الأولى هي معالجة الأسباب الجذرية للاتجار بالأشخاص، مثل الفقر والبطالة والنزاعات. وسيتطلب هذا النهج من الدول اتخاذ خطوات ملموسة لتصميم وتنفيذ مشاريع مصممة خصيصا للمجتمعات المحلية المتضررة من الاتجار بالأشخاص، مما يسهم في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية وإشراك الجهات الفاعلة الإنمائية ذات الصلة. ونظرا لأن اللاجئين هم الفئة الأكثر عرضة للاتجار بالأشخاص، فنود أيضا أن نتوصل إلى حلول دائمة لأوضاعهم الخاصة. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق تعزيز الدعم المقدم إلى البلدان المضيفة لأعداد كبيرة من اللاجئين، استنادا إلى مبدأي التعاون الدولي وتقاسم المسؤولية، وتعزيز قدرة مخيمات اللاجئين على تقديم التدريب على المهارات والاضطلاع بالأنشطة المدرة للدخل.

أما الركيزة الثانية فهي تهيئة الأطر المؤقتة لتوفير الحماية الدولية والمساعدة الإنسانية وبذل الجهود الرامية إلى تلبية احتياجات ضحايا الاتجار. وعلى هذا النحو، فإن تقديم المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة والمستلزمات الأساسية لضحايا الاتجار بالأشخاص في بلدان العبور والمقصد أمر بالغ الأهمية. وفي هذا السياق، فإن الحفاظ على القدرة على الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية وتعزيز المساعدة الدولية لضحايا الاتجار لا يزال أمرا أساسيا.

ويمكن أن تتمثل الركيزة الثالثة في إيجاد مسارات آمنة ومنظمة وقانونية من خلال اعتماد نهج قائم على الحقوق يضمن حماية ضحايا الاتجار بالأشخاص في بلدان العبور والمقصد. ويتطلب هذا النهج تعزيز التعاون فيما بين الدول الأعضاء، على النحو الذي أكده الأمين العام في بيانه الافتتاحي يوم الأربعاء (أنظر A/72/PV.24).

ويمكننا أن نستفيد من الأطر القائمة الثنائية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك في سياق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكول منع وقمع الإتجار بالأشخاص لا سيما النساء والأطفال والمعاقبة عليه، أو القرار ١/٧٢، لتشجيع تعزيز التعاون في منع الاتجار بالأشخاص وقمعه، ومحاكمة الجناة، وتقديم الدعم للضحايا. كما أنه من الضروري البناء على الأطر القائمة للتصدي للاتجار بالأشخاص، بما في ذلك الإعلان السياسي الذي اعتمد يوم الأربعاء، إذا أردنا سد الثغرات القائمة في الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية، المتوقع اعتماده في العام المقبل.

ونرى أن الأركان الثلاثة السالفة الذكر سوف تمكن المجتمع الدولي من التصدي للاتجار بالأشخاص بطريقة شاملة وكلية.

ولذلك، أود أن أختتم ملاحظاتي بالتأكيد مجددا على التزامنا بمضاعفة جهودنا الرامية إلى مكافحة الاتجار بالأشخاص على أساس هذه الركائز الثلاث وفي سياق القرار ١/٧٢ والتزاماتنا بموجب مختلف الأطر الثنائية والمتعددة الأطراف.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد جمهورية أوزبكستان.

السيد إبراجيموف (أوزبكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أن أثني على رئيس الجمعية العامة لعقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى المهم في الوقت لمناسب.

في عالمنا اليوم، يعتبر الاتجار بالبشر أحد أخطر أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ولا يزال يشكل تحدياً خطيراً للمجتمع الدولي برمته. وفي أوزبكستان، تعالج مكافحة هذه الظاهرة على مستوى الدولة. وعلى سبيل المثال، اعتمد قانوننا الوطني بشأن مكافحة الاتجار بالبشر في عام ٢٠٠٨، من أجل اتخاذ تدابير فعالة لمنع الاتجار بالبشر ومكافحته. وعملاً بهذا التشريع، وقع رئيس بلدنا مرسوماً بشأن التدابير الرامية إلى تحسين كفاءة مكافحة الاتجار بالبشر.

وبغية المساعدة في تنسيق أنشطة الإدارات المعنية المشاركة في مكافحة الاتجار بالبشر، أنشئت اللجنة الوطنية المشتركة بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالبشر. وتتألف اللجنة من رئيسي الدولة والحكومة ورؤساء الوكالات والمنظمات العامة والوزارات والإدارات واللجنة النسائية والمركز الوطني لحقوق الإنسان والمفوض البرلماني لحقوق الإنسان، المعروف أيضاً بأمين المظالم، وممثلي اتحاد الشباب وعدد من المنظمات غير الحكومية الأخرى. ويرأس المدعي العام اللجنة الوطنية المشتركة بين الوكالات، حيث أن مكتب المدعي العام كلف بمهمة تنسيق أنشطة الوكالات ذات الصلة في مجال مكافحة الاتجار بالبشر.

وفي إطار تنفيذ قانون مكافحة الاتجار بالبشر، اعتمد مجلس وزراء أوزبكستان مرسوما في عام ٢٠٠٨ بعنوان ”بشأن إنشاء المركز الوطني لإعادة التأهيل لمساعدة وحماية ضحايا الاتجار بالبشر“. ويضطلع هذا المركز اليوم بدور مهم في مساعدة ضحايا الاتجار بالبشر على العودة إلى الحياة الطبيعية.

وقد أصبحت الهجرة غير النظامية مؤخراً مشكلة عالمية حادة أخرى مرتبطة بالاتجار بالبشر. ومن منظور أوزبكستان، ثمة وسيلة فعالة لمنع الهجرة غير القانونية للعمل في الخارج تتمثل في زيادة وعي المواطنين بالصعوبات المحتملة في الهجرة من خلال شرح المساءلة عن انتهاكات قوانين العمل والضرائب والجمارك ولوائح إصدار جوازات السفر والتأشيرات للبلدان التي يعتزم الضحايا المحتملون الإقامة فيها. وبالمثل، شنت أوزبكستان حملة إعلامية واسعة النطاق لزيادة الوعي العام لا بمخاطر الاتجار بالبشر فحسب، بل بالآثار المحددة للجرائم المتصلة بالاتجار بالبشر والآثار السلبية المترتبة عليها أيضاً. وفي حالة الاستغلال غير القانوني للأشخاص لأغراض العمل، على سبيل المثال، تقام دعاوى جنائية ضد الأشخاص الضالعين مباشرة في هذا الشكل من الاتجار بالبشر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أوزبكستان من الدول الموقعة على الاتفاقيات الدولية الرئيسية المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر، وحماية ضحاياه ومعاقبة الضالعين في هذا النشاط الإجرامي.

ختاماً، أود أن أؤكد أن حكومة أوزبكستان متسقة في نهجها إزاء مكافحة الاتجار بالبشر. ولذلك، تظل أوزبكستان ملتزمة بالتعاون مع الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة العمل الدولية وغيرها من الهياكل والأطراف الدولية من خلال المشاركة النشطة في المشاريع المشتركة الرامية إلى منع الاتجار بالبشر وحماية ضحاياه.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد بليز.

السيدة يونغ (بليز) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالإعراب عن تقدير وفدي العميق للسيدة غريزيلدا غروتبوم، التي يتعذر سبر أغوار قوتها وشجاعتها للوقوف أمام العالم وتقاسم قصة لا شك أنه كان حرياً بها أن تمحوها من ذاكرتها عوضاً عن استدعائها (أنظر A/72/PV.24). ولكن قصتها يجب أن تروى، لكي لا ننسى أن بشراً لا يختلفون عن أي منا في هذه القاعة ولا يختلفون عن أطفالنا يتعرضون اليوم لمعاناة لا تطاق من الإهانة واللاإنسانية – الأمر الذي كان ينبغي أن يذهب في ذمة التاريخ حين أُلغي الرق قبل أكثر من قرن ونصف القرن. وقصة غريزيلدا تخبرنا عن الضعف الكامن في الإنسان والمجتمع الذي يغض الطرف. وهي تبين لنا كيف أن فشلنا في العمل إنما يديم إفلات المتجرين والمستغلين من العقاب.

وفي بليز، هناك حالات قليلة للاتجار بالبشر، ولكن مع ارتفاع حوادث تهريب البشر والعمل في الجنس التجاري، وكلاهما يعزز أوجه الضعف. ولهذا السبب، اعتمدنا تشريعا وخطة عمل وطنية لمكافحة الاتجار. ونهجنا الوطني متعدد الجوانب وبتمحور حول الضحايا. وبركز هذا النهج، أولاً، على الوقاية وبناء القدرات، وعلى فهم السياق الذي يحدث فيه الاتجار أو يحتمل حدوثه، وكيفية منعه من خلال التعليم والتوعية العامة؛ ثانيا، يركز على كيفية حماية الضحايا وضمان سلامتهم؛ ثالثا، يركز على الملاحقة القضائية وكيفية ضمان إقامة العدالة؛ رابعا، يركز على الشراكات وكيفية ترشيد جهودنا من خلال الشراكات المحلية والإقليمية والدولية. ومن خلال التعاون المتزايد، تأمل بليز أن تكمل هذه الجهود بمساعدة طويلة الأجل للضحايا، والتدريب المتقدم للمحققين، وإنشاء وحدات تحقيق متخصصة وإعداد المدعين العامين والقضاة المكرسين، فضلا عن تطبيق نظام المسار السريع في قضايا الاتجار بالبشر.

وجميعنا هنا اليوم ملتزمون بمكافحة الاتجار، ولكننا لم نفعل ما فيه الكفاية. وهناك عشرات الملايين من الضحايا الذين لم تبلغنا قصصهم، وتلك آفة للبشرية وإدانة لنا جميعاً. وإنني أقف هنا لكي أضيف صوت بلادي إلى جميع الضحايا والناجين. وبليز ملتزمة تماما بتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. ونؤيد تأييداً كاملا اعتماد الإعلان السياسي (القرار ١/٧٢)، الذي يعزز تصميمنا على دحر هذا الشكل من أشكال الرق المعاصر نهائياً.

ولكي نردد كلمات غريزيلدا، لا يمكننا العمل على الورق فحسب؛ فالاتجار بالبشر يجب أن يكون أولوية حقيقية. ويجب أن يتناسب عزمنا وعلى قدم المساواة مع توفير الموارد اللازمة والتعاون على أوسع نطاق على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. وبالنسبة لبليز، فإن مكافحة الاتجار ضرورة أخلاقية مطلقة، وسنواصل بذل قصارى جهدنا من أجل الانتصار على هذه الجريمة النكراء.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية.

السيد بهاتاراي (نيبال) (*تكلم بالإنكليزية*): يثني وفدي على رئيس الجمعية العامة ويعرب عن تقديره لعقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى المعني بتقييم خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. ونعتقد أن الإعلان السياسي الذي اعتمدناه في أواخر الأسبوع الماضي (القرار ١/٧٢) ينبغي أن يوفر زخماً متجدداً لترجمة خطة العمل العالمية إلى واقع من دون تأخير.

فالجريمة البشعة للاتجار بالبشر لا تزال وصمة في جبين حضاراتنا. وما من بلد – كبير أو صغير، غني أو فقير، سواء كان من بلدان الأصل أو العبور أو المقصد – بمنأى مما أصبح الآن يشكل خطراً عالمياً. فالفقر والتمييز والكوارث وأحلام النجاح الوهمية والوعود الجوفاء التي يطلقها المشغلون عديمي الضمير، وحركات الهجرة القسرية، في جملة أمور، كل ذلك مما يزيد الأمر سوءاً. وهناك آلاف من الفتيان والفتيات، ولا سيما

من المناطق الريفية في نيبال، الذين يبحثون عن عمل في المدن والبلدان الأجنبية، معرضون للاتجار. وتتزايد القصص الموجعة للشابات والفتيات المتجر بهن حتى ونحن نتكلم، ويعزى ذلك أساساً إلى الفقر والجهل والوقوع ضحية الإغراء من جانبهن، فضلاً عن الجشع اللاإنساني من جانب المتجرين.

وقد اتخذت نيبال تدابير قانونية ومؤسسية قوية على الصعيد الوطني لكبح هذه الجرائم. وجهودنا الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للاتجار بالبشر تركز على مبادئ الوقاية والحماية والملاحقة القضائية والشراكة، مع إيلاء الاهتمام الواجب لكل من عوامل الدفع والجذب وراء الاتجار بالبشر. ودستور نيبال لعام ٢٠١٥ يكفل الحق في التحرر من الاستغلال ويمنع الاتجار بالبشر والسخرة والعمل القسري. ويعاقَب على هذه الجرائم الخطيرة بموجب القوانين السارية في نيبال. ويكفل الدستور أيضاً سبل الانتصاف القانونية والتعويضات لضحايا الرق والسخرة والاتجار وعمل الأطفال.

وفي عام ٢٠٠٠، كانت نيبال أول بلد في جنوب آسيا يطلق خطة عمل وطنية لمكافحة الاتجار بالنساء والأطفال. وعلى الصعيد الإقليمي، فإن نيبال طرف في اتفاقية رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي بشأن منع الاتجار بالنساء والأطفال ومكافحته. وعلى الصعيد العالمي، فإن نيبال دولة طرف في ٢٤ اتفاقية دولية لحقوق الإنسان، منها سبع من اتفاقيات منظمة العمل الدولية الثماني الأساسية، وأهمها تلك المتعلقة بحماية ضحايا الرق والاتجار بالبشر.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على ثلاث نقاط محددة كجزء من المضي قدما في تنفيذ خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

أولاً، ينبغي لجميع الحكومات والمنظمات الدولية والمؤسسات التجارية والأوساط الأكاديمية والمؤسسات الخيرية أن تتكاتف لمكافحة هذه الجريمة المتعددة الأبعاد، مع التركيز على أسبابها الجذرية. ونيبال لديها عدد من المؤسسات المكرسة والموثوقة التي يمكن أن تفعل ما هو أكثر من ذلك بكثير إذا ما تعززت قدراتها. والواقع أن بناء القدرات على الصعيدين المحلي والوطني أمر ملح وبالغ الأهمية.

ثانياً، ينبغي معالجة الاستخدام المتزايد لوسائط التواصل الاجتماعي للإيقاع بالرجال والنساء والأطفال الغافلين والاتجار بهم. ولتحقيق ذلك وكبح المتجرين الذين يتعاملون مع الوسائط التكنولوجية بذكاء، لا بد من وضع تدابير أمنية إضافية، بما في ذلك بناء القدرات وتبادل المعلومات في الوقت الحقيقي. والشراكة التي تساعد على بناء القدرات أمر لا بد منه في هذا الصدد.

ثالثاً، وكما أكدت نيبال في الاجتماعات الرفيعة المستوى التي عقدت مؤخراً، ينبغي إبراز أهمية الاستثمار في مجال التعليم والتركيز بشدة على زيادة توعية الناس من خلال جهودنا المتضافرة، في شراكة مع وكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني. كما أن المشاركة المتزايدة للمجتمعات المحلية والأخصائيين الصحيين والمدرسين ومجموعات الأمهات، في جملة أمور، هي ضرورة مطلقة إن أردنا منع هذه الجرائم وتقديم الجناة إلى العدالة وضمان تعويض الضحايا وإعادة إدماجهم بكرامة حتى يمكن أن يصبحوا أعضاء منتجين في المجتمع بالكامل. وكل هذه الجهود ستسهم بشكل مباشر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ضمن الإطار الزمني المحدد.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٦٥/٤٨ المؤرخ ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٤، أعطي الكلمة للمراقب عن منظمة فرسان مالطة المستقلة.

السيد دي روخاس (منظمة فرسان مالطة المستقلة) (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي بهذا البيان بالنيابة عن سفيرنا المتجول لرصد ومكافحة الاتجار بالأشخاص، السفير ميشيل فوتي، الذي كان

حاضراً هنا في الأسبوع الماضي. وكان من المفترض أن يتكلم يوم الخميس، ولكن كان عليه أن يعود إلى مقرنا للأسف.

(تكلم بالفرنسية)

تود منظمة فرسان مالطة المستقلة أن تشكر الرئيس على إتاحة الفرصة لنا للتكلم في هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن هذه المسألة الرئيسية. ومنذ تأسست قبل ٩٠٠ عام، كانت مهمة بعثة منظمة فرسان مالطة المستقلة، وهي كيان سيادي في القانون الدولي العام، هي مساعدة الفئات الضعيفة. وتدعم مالطة حالياً ما يزيد على ٢ ٠٠٠ من المشاريع الطبية والاجتماعية والإنسانية في أكثر من ١٢٠ بلداً، بغض النظر عن الدين أو الأصل العرقي أو الجنسية. ونؤكد من جديد التزام منظمة فرسان مالطة بالمساعدة على الحد من ضعف المهاجرين واللاجئين وحمايتهم، ولا سيما ضحايا الاتجار بالبشر.

وستعزز منظمة فرسان مالطة المستقلة جهودها باستخدام شبكتها الدبلوماسية، على الصعيدين المتعدد الأطراف والثنائي، من خلال سفرائها في ١٠٦ بلدان. وبالإضافة إلى ذلك، ستعمل منظمة فرسان مالطة على زيادة الخدمات الاجتماعية والأعمال الإنسانية التي تقوم بها الرابطات الوطنية والمنظمة الإنسانية العالمية (منظمة مالطة الدولية).

وستواصل منظمة فرسان مالطة الاستماع إلى الأطراف الفاعلة الأخرى والتعلم من أفضل ممارساتها. ونحن مستعدون للتعاون مع الحكومات والمجتمع المدني للمساعدة على تحسين حماية ضحايا الرق المعاصر وإعادة تأهيلهم.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

ختاماً، أود أن أطرح المسائل الثلاث التالية: أولاً، كيف يمكننا أن نستخدم قيم التضامن واحترام الحياة البشرية على نحو أفضل لتعزيز الصكوك القانونية للقانون الوطني الدولي، أي حقوق الإنسان وقوانين العمل وقانون اللاجئين والقانون الإنساني الدولي الواجبة التطبيق في النزاعات المسلحة، من أجل إنهاء الاتجار بالبشر؟ ثانياً، كيف يمكننا أن نسلط الضوء بشكل أفضل على مساهمة المنظمات الدينية التي توفر المساعدة والحماية لضحايا الاتجار بالبشر على الصعيدين الوطني والدولي؟ ثالثاً، كيف سنستخدم الذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان في العام القادم لتسليط الضوء على محنة ضحايا الاتجار بالبشر والحاجة الملحة إلى مساعدة الدول والمجتمع المدني لهم وحمايتهم، وفقاً لخطة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص؟

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقاً لقرار الجمعية العامة ٩٠/٥٦ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، أعطي الكلمة للمراقب عن المنظمة الدولية لقانون التنمية.

السيدة أرينا ليسيا (المنظمة الدولية لقانون التنمية) (*تكلمت بالإنكليزية*): ترحب المنظمة الدولية لقانون التنمية بهذا الاجتماع الرفيع المستوى واعتماد الإعلان السياسي (القرار ١/٧٢).

وبوصفها المنظمة الحكومية الدولية الوحيدة ذات الولاية الحصرية للنهوض بسيادة القانون والوصول إلى العدالة على الصعيد العالمي من أجل تحقيق التنمية المستدامة، فإن عمل المنظمة يركز بثبات على مكافحة العوامل الكامنة التي تجعل الناس عرضة للاتجار، مثل عدم المساواة والتمييز بين الجنسين والإقصاء الاجتماعي والتهميش.

إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما الهدف ١٦، توفر لنا خارطة طريق لبناء عالم يمكن فيه القضاء على الظروف التي كثيرا ما تغذي الاتجار. والاتجار بالأشخاص جريمة بشعة وتتناقض مع سيادة القانون. وهي أيضاً عمل إجرامي. وعلى الرغم من أن العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية تحظر الاتجار غير المشروع، ورغم أن الحكومات أحرزت تقدماً في سن التشريعات الوطنية ذات الصلة، لا يزال هناك الكثير

الذي ينبغي القيام به لتعزيز الأطر القانونية القائمة بغية ضمان وجود الأدوات لمتابعة الاتهامات الجنائية. وكجزء من إسهامنا في منع الاتجار، قدمت المنظمة المساعدة الفنية في استعراض وتحسين التشريعات الوطنية بما يتماشى مع المعايير الدولية، ووضعت استراتيجيات وطنية لمكافحة الاتجار ودعمت تنفيذها.

إن وجود هيئة قضائية قوية ومستقلة مع التدريب المناسب لأفراد الشرطة والمدعين العامين وموظفي الحدود، مدعومة بقوانين ولوائح تنظيمية تمشيا مع الالتزامات الدولية، يعني أن المؤسسات الراسخة ستتمكن من تقديم المدانين بالاتجار إلى العدالة. وتطوير قدرات النظم القانونية والقضائية أمر بالغ الأهمية بالنسبة لنا لكي يمكننا التصدي للاتجار بالأشخاص بفعالية. ومع ذلك، فإن المؤسسات ليست كافية. ويجب أن يكون الناس على علم بحقوقهم حتى يتمكنوا من المطالبة بها. وعليه، فإلى جانب برامجها لتنمية القدرات، تعزز المنظمة الدولية لقانون التنمية أيضاً استراتيجيات التمكين القانوني وتسعى إلى التأكد من أن النساء والفقراء والمهاجرين والفئات المهمشة الأخرى يمكنها الوصول إلى الخدمات القانونية، بما في ذلك المساعدة القانونية.

وهذه مكونات رئيسية للوقاية والحماية على حد سواء.

ولا يزال الاتجار بالبشر يستغل الملايين من الضحايا، ومعظمهم من النساء والفتيات. ويلزمنا اعتماد نهج يركز على نوع الجنس عند اتخاذ مبادرات ترمي إلى التصدي للاتجار بالبشر. وأي مناقشة بشأن النساء والفتيات الناجيات من الاتجار بهن يجب أن تراعي عدم المساواة والضعف اللذين غالبا ما يسببان المشكلة. ولا يمكننا توفير الحماية الفعالة للنساء والفتيات من الاتجار بهن إذا لم نكن على استعداد لمكافحة التمييز بين الجنسين على الصعيد العالمي، وإذا لم نكن مستعدين للعمل على تدمير هياكل القوة التي تديم هذا التحدي العالمي. وفي نهاية المطاف، يشكل الاتجار بالبشر عملا تجاريا ينطوي على معاناة إنسانية.

إن الاتجار بالبشر عابر للحدود، وهو مشكلة عالمية تتطلب إجراءات عالمية. فلنتحد جميعنا في العمل معا من أجل القضاء عليه.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا لقرار الجمعية العامة ١/٥١ المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، أعطي الكلمة للمراقبة عن المنظمة الدولية للشرطة الجنائية.

السيدة نوغيباور (المنظمة الدولية للشرطة الجنائية) (*تكلمت بالإنكليزية*): يسعدني أن أمثّل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (منظمة الإنتربول) في جلسة اليوم الرفيعة المستوى بشأن تقييم خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. ويسرّ منظمة الإنتربول أنه جرى التنويه بها في الإعلان السياسي (القرار ١/٧٢) بوصفها مساهمة هامة في مكافحة هذه الظاهرة العالمية.

كما تدرك الجمعية، إن الاتجار بالأشخاص جريمة تؤثر على جميع المناطق وجميع البلدان في العالم. فهو له أوجه عديدة مختلفة. ويمكن للدول الأعضاء أن تتأثر به إمّا بوصفها بلدان المصدر أو العبور أو المقصد. وعلى الرغم من أن الاتجار بالأشخاص يتخذ أشكالا متنوعة كهذه، يظل التعاون الدولي لإنفاذ القانون عاملا رئيسيا في سبيل التصدي لكل شكل منها ولجميع أشكالها.

ومنظمة الانتربول، بوصفها الشرطة العالمية الوحيدة التي تضم ١٩٢ دولة عضوا، مهيأة بشكل مثالي لمساعدة أعضائها على تعطيل الشبكات الإجرامية العابرة للحدود. ولدى منظمة الإنتربول ثلاث استراتيجيات برنامجية رئيسية ألا وهي: مكافحة الإرهاب، ومكافحة الجريمة السيبرانية، ومكافحة الجريمة المنظمة والجرائم المستجدة. أمّا استراتيجيتنا لمكافحة الجريمة المنظمة والجرائم المستجدة، فهي ترمي بوضوح إلى مكافحة الاتجار

بالبشر، باعتبارها إحدى أكبر التزامات وأهداف منظمة الإنتربول لدعم الدول الأعضاء في مكافحة هذه الظاهرة المتطورة باستمرار. وتضم منظمة الإنتربول وحدة خاصة معنية بالاتجار بالبشر واستغلال الأطفال، توفر التدريب والدعم التشغيلي للموظفين المكلفين بإنفاذ القانون، بغرض التصدي لهذه الظواهر بفعالية.

إن حماية الحدود هي أيضا عامل رئيسي لمكافحة الاتجار بالبشر على نحو فعال. ومن خلال شبكة الإنتربول للاتصالات المأمونة I-24/7، التي تيسّر الاتصالات في ما بين سلطات إنفاذ القانون حول العالم في الوقت الحقيقي، يمكن لجميع ما لدينا من أدوات وقواعد بيانات أن تتوفر لها. وقاعدة البيانات التي تتعلق بوثائق السفر المسروقة والمفقودة فعالة بشكل خاص عندما يتعلق الأمر بالتصدي للاتجار بالأشخاص. وتتضمن قاعدة البيانات هذه حاليا أكثر من ٧٠ مليون وثيقة سفر أبلغ عنها ١٧٥ بلدا. وهذه البيانات متاحة بسهولة، لكن أشمل قاعدة بيانات لن تكون فعالة حقا إلاّ إذا استخدمها موظفو الصف الأول بصورة منهجية. لذلك، نشجع دولنا الأعضاء على توسيع نطاق الوصول إلى قواعد البيانات ذات الصلة من جانب ضباط مراقبة الحدود الذين يحتاجون إلى المعلومات المطلوبة بغية اتخاذ القرار الصحيح في الوقت المناسب. واسمحوا لي أن أبيّن فعالية قواعد البيانات العائدة لنا من خلال سَوق أحد الأمثلة: في الأسبوعين الماضيين وحدهما، تم تحديد ١٨٥ ضحية من ضحايا الانتهاك الجنسي عقب التحقق من قواعد بيانات الإنتربول.

ونشرات الإنتربول – طلبات التعاون الدولية – هي أداة فعالة أخرى في مكافحة الاتجار بالأشخاص. والجميع على دراية بالنشرة الحمراء التي تنطوي على تحديد مواقع المجرمين المطلوبين أو إلقاء القبض عليهم – في هذه الحالة المتّجرين بالأشخاص. ولكن توجد نشرات أخرى بالغة الفعالية أيضا، بما في ذلك النشرة الخضراء التي تُستعمل لإرسال تحذيرات بشأن الجرائم التي قد تصل إلى بلدان أخرى. لذلك، فهي مفيدة بشكل خاص في مكافحة الاتجار بالأشخاص. وبوسع النشرات الخضر أن تحذّر الدول المجاورة حيال أنه ثمة مرتكب لجرائم جنسية بحق الأطفال، أو شخص مشتبه في أنه يمارس الاتجار بالأشخاص، أو ضحية من ضحايا الاتجار بالأشخاص مسافر باتجاه مناطقها.

وفي الختام، إن الاتجار بالأشخاص هو الرق المعاصر. وفي حين يتضح أن هناك العديد من أشكال الاتجار، يوجد بين جميعها عامل مشترك ألا وهو: إساءة معاملة الضحايا الضعفاء. وتنتهج منظمة الإنتربول النهج الذي يتمحور حول الضحايا، وتركّز على تحديد الضحايا وحمايتهم. وتواصل الإنتربول من ضمن ولايتها بذل كل ما في وسعها لمساعدة الدول الأعضاء على تحديد وتعطيل الشبكات الإجرامية العاملة التي تقف وراء أنشطة الاتجار بالبشر.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا لقرار الجمعية العامة ٤/٤٧ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، أعطي الكلمة للمراقب عن المنظمة الدولية للهجرة.

السيد غورمان – بيست (المنظمة الدولية للهجرة) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب المنظمة الدولية للهجرة بالتقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وتؤيد المضي قدما في تنفيذها. ولقد دأبت المنظمة خلال العقود الثلاثة الماضية على القيام بدور نشط في مكافحة الاتجار بالأشخاص. ونحن نؤيد تأييدا كاملا خطة العمل العالمية، ونشيد بالدول الأعضاء في الأمم المتحدة على اعتماد الإعلان السياسي (القرار ١/٧٢).

إن خطة العمل العالمية يجري استعراضها في الوقت الذي يشهد التنقل على الصعيد العالمي حركة لم يسبق لها مثيل، مع وجود ٢٤٤ مليون مهاجر دولي على الصعيد العالمي. وفي الوقت نفسه، يواجَه العالم بالعديد من الأزمات المعقدة والطويلة الأمد. وهناك اليوم على كوكب الأرض أكثر من ٦٥ مليون شخص

مشردين قسرا، منهم ٤٠ مليونا اقتُلعوا من ديارهم داخل حدود بلدانهم. ونحن نعلم أن حقوق الكثيرين جدا من المهاجرين ما زالت عرضة للانتهاك أثناء رحيلهم، وقد تعلمنا من التجارب المباشرة أن النزوح على نطاق واسع بسبب الأزمات الإنسانية، من قبيل الصراعات المسلحة والكوارث الطبيعية والاضطرابات التي يطول أمدها، يمكن أن يهيئ أوضاعا يصبح الناس فيها عرضة للاتجار بالبشر. ومع أخذ ذلك الأمر في الاعتبار، أود أن أسلط الضوء على ثلاثة مجالات تتطلب، من وجهة نظر المنظمة الدولية للهجرة، بذل جهود أكثر تضافرا.

أولا، بينما جرى في السنوات الأخيرة تعزيز أطر حماية ضحايا الاتجار بالبشر، فقد أُحرز تقدم أقل في مجال منع حدوث الاتجار بالبشر في المقام الأول. ويقف الطلب على السلع الرخيصة والخدمات الجنسية وراء عمليات الاتجار. لذلك، ينبغي بذل الجهود للحد من الطلب على السلع والخدمات التي يوفرها الأشخاص المتّجر بهم والمهاجرون المعرضون للاستغلال. وهذا يتطلب إشراك الذين يسببون الطلب، عنيت المستهلكين والشركات التجارية. والتدابير الملموسة تشمل تشجيع الشركات على تهيئة ظروف العمل اللائق لجميع العاملين في سلاسل إمداداتها، أو مساعدتها لتحقيق ذلك، أو حملها عليه.

ثانيا، على الرغم من التقدم المحرز في تهيئة الأطر القانونية من أجل توفير حماية أفضل للأشخاص المحددين كضحايا للاتجار، فإن عدد الأشخاص المستفيدين من مخططات الحماية هذه لا يزال ضئيلا بالمقارنة مع ملايين الناس الذين من المقدّر أنهم سيتعرضون للاتجار. وبغية معالجة هذه المسألة، من المهم زيادة قدرات الحكومات والمجتمع المدني في مجال تحديد جميع المهاجرين الذين يعيشون أوضاعاً هشة، بمن فيهم ضحايا الاتجار. وينبغي أيضا بذل الجهود لاستهداف الأماكن الشديدة الخطورة، مثل المعابر الحدودية، فضلا عن القطاعات والصناعات التي يرتفع فيها خطر الاتجار، وتتطلب استجابات فعالة على وجه الاستعجال.

ومن الضروري أيضا كفالة إدراج تدابير مكافحة الاتجار بصورة منهجية في جميع مراحل العمل الإنساني، ولا سيما في التصدي للنزاعات والكوارث.

ثالثا وأخيرا، هناك حاجة إلى زيادة الاستثمار إذا أردنا أن نتعلم من أنشطة مكافحة الاتجار بالبشر وأن نستفيد من تجارب وخبرات دوائر مكافحة الاتجار بالبشر وغيرها من الجهات حتى الآن بغية تنفيذ استجابات مستنيرة في إطار التصدي للاتجار بالأشخاص. ويجب أن نعمل من أجل تحسين جمع وتبادل البيانات المتعلقة بالاتجار وتوحيدها. ونحن بحاجة إلى إيجاد سبل للتغلب على العقبات التي تحول دون تبادل البيانات، في إطار من السرية التامة والضمانات المناسبة لحماية البيانات الشخصية للأفراد. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق استخدام منصات نشر البيانات المفتوحة لأصحاب المصلحة المتعددين، مثل النظام التعاوني للبيانات المتعلقة بمكافحة الاتجار التابع للمنظمة الدولية للهجرة، الذي سيُطلق في الشهر المقبل.

في الختام، تمثل خطة العمل العالمية فرصة ممتازة لتنشيط جهودنا الجماعية. وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على التزام المنظمة الدولية للهجرة الراسخ بمواصلة العمل مع الدول الأعضاء وشركائنا الآخرين، بما في ذلك الكيانات القائمة داخل فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص، بهدف القضاء على الاتجار بالبشر ضمن السياق العام لتسهيل الهجرة الآمنة والنظامية والمنظمة، لما فيه مصلحة الجميع.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في هذا الاجتماع الرفيع المستوى.

ووفقا للقرار ٢٠٧/٧١ المؤرخ ٤ أيار/مايو ٢٠١٧، نستمع الآن إلى عروض للموجزين اللذين أعدهما رئيسا حلقتي النقاش الحواريتين.

أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد بلجيكا، بصفته رئيس حلقة النقاش الحوارية ١.

السيد بيكستين دو بويتسويرفي (بلجيكا) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد كان عنوان حلقة النقاش الحوارية ١ ”خطة العمل العالمية والشراكات الفعالة من أجل منع الاتجار بالأشخاص وملاحقة مرتكبيه قضائيا: الإنجازات والثغرات والتحديات، مع الأخذ في الاعتبار أيضا تنفيذ أهداف التنمية المستدامة“. وشدد المتكلمون على ضرورة تنفيذ التدابير الوقائية الملائمة والمقاضاة الفعالة لمرتكبي الاتجار بالأشخاص، واللذين يشكلان ركيزتين أساسيتين لخطة العمل العالمية، إضافة إلى الحماية والشراكات.

وأشار المتكلمون أيضا إلى ضرورة وضع وتنفيذ استجابات كلية وشاملة من أجل القضاء كليا على الاتجار بالأشخاص. وأكد المشاركون بقوة على الحاجة الملحة إلى تنفيذ نهج يركز على الضحايا والناجين من أجل مكافحة الاتجار. وحثوا على اتباع نهج يعطي الأولوية للحقوق الإنسانية للضحايا والناجين، ويجعلهم في صميم الجهود الرامية إلى بلورة السياسات في مجال الاستجابات التنفيذية، ويكفل الدعم الكافي لإعادة إدماج الناجين وتعافيهم في الأمد الطويل.

كما أشار المتكلمون إلى أن حماية الضحايا ومساعدتهم تكتسيان أهمية بالغة في ضمان فعالية الملاحقة القضائية لمرتكبي أعمال الاتجار، وأوصوا بأن تزيد الدول الأعضاء قدرتها على التحديد السليم للضحايا، ومن ثم حمايتهم ومساعدتهم. وشدد المتكلمون أيضا على ضرورة فهم ومعالجة الأسباب الجذرية للاتجار بالأشخاص والتي تشمل، في جملة أمور، الفقر وانعدام الفرص الاقتصادية وثغرات الحماية الاجتماعية والتعليم وأوجه عدم المساواة بين الجنسين وغيرها من العوامل الاجتماعية والاقتصادية.

وأوصى المشاركون بإيلاء مزيد من الاهتمام للتفاعل المعقد بين العوامل التي تُغذي عدم المساواة والتمييز وتُسهم في تعرض الناس للاتجار. وأشار المشاركون إلى أن الاتجار بالبشر آخذ في أن يصبح سمة شائعة بصورة متزايدة في حالات النزاع، حيث تزداد إمكانية التعرض للاتجار بفعل عوامل تتراوح من العنف الجنساني إلى التمييز وانعدام الفرص الاقتصادية.

ولاحظ المتكلمون أن الإفلات من العقاب وانهيار سيادة القانون وتدمير المؤسسات خلال النزاع تمثل عوامل تزيد بصورة كبيرة من الظروف المواتية لاستغلال ضعف الأفراد، ولا سيما النساء والأطفال، من قبل الإرهابيين والجماعات الإجرامية. وذكّر المتكلمون بتزايد عدد النساء والرجال والأطفال الذين يشرعون في رحلة خطرة بحثا عن السلامة والكرامة، معرضين أنفسهم للإيذاء والاستغلال من جانب الجماعات الإجرامية. واستحضر المشاركون المواءمة الوثيقة بين الالتزامات التي اعتمدتها الجمعية العامة في إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين لعام ٢٠١٦ وخطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والتي يدعو كل منها، في جملة أمور، إلى القضاء على الاتجار بالبشر بجميع أشكاله.

وأخيرا، أكد المتكلمون على الجانب الجنساني للظاهرة وحثوا المجتمع الدولي على التصدي للاستغلال الجنسي للنساء والفتيات في جميع السياقات، مشيرين إلى أن الغالبية العظمى من ضحايا الاتجار هم من النساء والفتيات. وفي هذا الصدد، دعا المشاركون إلى إيلاء مزيد من الاهتمام للصلات التي تربط بين الاتجار والهجرة والمسائل الجنسانية، حيث إن هناك العديد من أوجه الضعف الجنسانية التي تعرض النساء والفتيات لخطر كبير. وفي هذا المقام، أبرز بعض المشاركين مرة أخرى الإمكانات التي يمكن أن يطلقها تنفيذ الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لرئيسة وفد قطر، بصفتها رئيسة حلقة النقاش الحوارية ٢.

السيدة آل ثاني (قطر) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشار المتكلمون في حلقة النقاش الحوارية ٢ إلى أن الاتجار بالأشخاص يرد ذكره في ثلاثة من أهداف التنمية المستدامة: الأهداف ٥-٢ و ٨-٧ و ١٦-٢. كما أشاروا إلى أن ثمة صلة مباشرة للاتجار أيضا بالكثير من الأهداف والغايات الأخرى للتنمية المستدامة، وذلك في مجالات حقوق الإنسان والهجرة والقدرة على مجابهة الأزمات والإدماج الاجتماعي، والذي يتجلى في التعهد بعدم السماح بتخلف أحد عن الركب. وأشار المشاركون أيضا إلى أهمية التعليم وحملات التوعية لمنع الاتجار بالأشخاص، على النحو المبين في الإعلان السياسي المتعلق بتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص (القرار ١/٧٢). وفي المقام الأول، أكد المشاركون مجددا أهمية الإرادة السياسية في اتباع نهج متعددة الأوجه صوب إنهاء جريمة الاتجار بالأشخاص. كما أكد المتكلمون من جديد على الحاجة الملحة إلى توفير المزيد من الموارد التي يمكن التنبؤ بها بقدر أكبر، بما في ذلك التمويل، من أجل مكافحة الاتجار بالأشخاص.

وأبرز العديد من المتكلمين أيضا الدورَ الهام الذي يؤديه صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات لضحايا الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، ودعوا إلى تعزيز الدعم المقدم للصندوق الاستئماني حتى يتسنى له مواصلة عمله الجيد. وشدد المشاركون كذلك على الحاجة إلى اتخاذ تدابير محددة للتصدي للاتجار بالبشر الناجم عن حالات النزاع والأزمات الإنسانية والكوارث الطبيعية.

وأبرز المتكلمون الحاجة إلى استجابات منهجية من جانب منظومة الأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة الإنسانية ومجموعة واسعة من الأطراف الفاعلة في مناطق الصراع والمناطق المتضررة بالأزمات.

وسلّم المشاركون أيضا بأن المهاجرين واللاجئين عرضة بصفة خاصة للاتجار بهم، ودعوا إلى توفير قدر أكبر من الحماية لهم. ونوه المتكلمون إلى ضرورة اتباع نهج شامل ومتكامل لمسألة الاتجار بالأشخاص، والتصدي لجميع جوانبه، بدلاً من التركيز على المكونات الفردية له. وكرر المشاركون الحاجة إلى مزيد من الشراكات والتنسيق. وفي هذا الصدد، شدد المتكلمون على الدور المركزي الذي يؤديه فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وأبرزوا الأدوار الهامة التي يقوم بها المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص في دعم جهود الوقاية، والحماية والملاحقة القضائية.

أخيرا، أكد مجددا العديد من المتكلمين الدور الهام الذي ينبغي أن يؤديه القطاع الخاص في معالجة مسألة المستهلكين وزيادة طلب المستهلك الذي يزيد من عملية الاتجار بالأشخاص.

بيان للرئيس

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا يمكنني أن أعبر عن مدى شعوري بالاستياء بعد استمعت إلى التجارب الشخصية التي سردتها لنا غريزيلدا غروتبوم، وشيرين إبراهيم، وراني هونغ وغيرهن العديد. وأعرف أن الجمعية قد صُدمت أيضا. أود أن أشكر السيدة غريزيلدا غروتبوم، وهي ناجية ومدافعة، وتتقاسم بشجاعة خبرتها في عملية الاتجار بها. علينا ألا ننسى نداء السيدة غروتبوم ومفاده أن علينا أن نتصرف حيث قالت:

آمل حقا في ألا تكون الخطة العالمية مجرد حبر على ورق، بل أن تلهم اتخاذ إجراءات في جميع البلدات الريفية والمدن والبلدان (A/72/PV.24، صفحة ١١).

لقد تكلمت السيدة غروتبوم عن الأمل الذي تعطيه الأمم المتحدة للضحايا والناجين. لقد أُنشئت المنظمة من أجل البشر، لا من أجل الحكومات. لا يمكننا أن نخذلها، ولا يمكننا أن نخذل ملايين البشر الآخرين الذين يتم الاتجار بهم في العالم مقابل

مليارات الدولارات. وعلقت السيدة ميرا سورفينو، سفيرة النوايا الحسنة المعنية بمكافحة الاتجار بالبشر على الصعيد العالمي، بأن تجار البشر يتعاملون مع الضحايا كأنهم سلع تجارية. والسيدة راني هونغ، وهي ضحية سابقة وحاليا داعية، تتذكر اللحظة انتُزعت فيها من حضن والدتها وبِيعت عندما كانت في سن مبكرة، حيث كان عمرها سبع سنوات. يجب علينا أن ندعم الكرامة وحقوق الإنسان والناحية الإنسانية للأشخاص المتضررين بالاتجار بالبشر.

كما قالت السيدة هونغ، هذه مسألة إنسانية تتطلب حلولاً بقيادة الناجين. ومن دون شك نحن ممتنون جميعا لغريزيلدا غروتبوم، وشيرين ابراهيم، والنساء والبنات والبنين والرجال في العالم الذين هم جميعا بشر ويستحقون العيش حياة لائقة وكريمة، من دون خوف من الاتجار بالبشر. بل أنني أشعر بامتنان خاص للدعاة الذين أعطوا صوتا لمن لا صوت له من الملايين الذين يتعرضون للاتجار بالبشر.

في الجزء الافتتاحي لهذا التقييم الرفيع المستوى، استمعنا إلى الأمين العام والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الذي أبرز أهمية مساءلة الجناة. كما اعتمدنا الإعلان السياسي (القرار ١/٧٢) الذي يمثل التزاما جديدا قويا من أجل المضي قدما بالعمل، وإعادة تأكيد خطة العمل العالمية. نحن بحاجة إلى ترجمة هذه البادرة إلى عمل ملموس.

استمعنا في هذا الاجتماع الرفيع المستوى إلى بيانات من ٩٨ دولة عضوا، يمثلها حوالي عشرة وزراء وسبعة نواب وزراء، فضلا عن ستة مراقبين. كما استمعنا من رئيسي حلقتي التحاور، رئيسي وفدي قطر وبلجيكا، وكانت المناقشات مثمرة في الحلقتين. ومع ذلك، يظل المعيار الحقيقي لنجاح الاجتماع متوقفا على تنفيذ نقاط العمل التي أثيرت بعد ذلك. إن عملنا لم ينته بعد.

لقد طرحنا أساسا سؤالين: ما هو طول الشوط الذي قطعناه في مجال مكافحة الاتجار بالبشر؟ وكم يتعين علينا بعد أن نقطع من ذلك الشوط؟ وتم التطرق إلى النقاط التالية خلال هذا التقييم الرفيع المستوى.

النقطة الأولى، يوجد ملايين من الناس ممن هم ضحايا السخرة، والاسترقاق الجنسي وأشكال الاستغلال الأخرى. فالاتجار بالأشخاص يؤثر على أضعف أعضاء المجتمع، بما في ذلك النساء والبنات والبنين.

النقطة الثانية، أبرز عدد من الدول الأعضاء أهمية استخدام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والصكوك الدولية الأخرى، في كفاحنا ضد الاتجار بالبشر. كذلك تتقاسم دول أعضاء كثيرة قوانينها وخططها الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر. وذكرت بأن الاتجار بالبشر يمثل جريمة خطيرة وانتهاكا للحقوق الأساسية.

النقطة الثالثة، حضت سائر الدول الأعضاء أيضا الجمعية العامة على اعتماد نُهج تركز على الضحية وتجعل محورها الناجين، وحقوق الإنسان، والجانب الجنساني وتراعي عنصر الطفولة. وهناك أيضا تأكيد على أهمية نُهج تعدد أصحاب المصلحة، وحملات إذكاء الوعي والتعاون الثنائي والإقليمي والدولي.

النقطة الرابعة، ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للعوامل التي تسهم في الاتجار بالأشخاص. وتشمل هذه الأسباب عوامل من ضمنها الفقر، والافتقار إلى التعليم، وعدم تكافؤ الفرص، والمساواة بين الجنسين. وذكر العديد من المتكلمين أن زيادة الصراعات، وانعدام الأمن، وعدم الاستقرار الاقتصادي كلها عوامل أجبرت الملايين على ترك منازلهم، وجعلت الناس عرضة لتلك المخاطر. ودعا المشاركون إلى اعتماد ميثاق عالمي للهجرة الآمنة والمنظمة بغية معالجة ضعف المهاجرين.

النقطة الخامسة، كررت الدول الأعضاء أن أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الأهداف ٥ و ٨ و ١٦، تحضنا على إنهاء الاتجار بالبشر، مع التركيز بشكل خاص على النساء والأطفال.

النقطة السادسة، كانت هناك دعوات لزيادة إمكانية الوصول إلى العدالة والتشديد على ضرورة تعطيل شبكات الاتجار بالبشر وتيسير عملية المقاضاة، وتحسين معدلات الإدانة للمتجرين.

النقطة السابعة، استرعى الكثير من المتكلمين الانتباه إلى الأرباح الضخمة المتأتية من الاتجار بالبشر وضرورة التصدي لجانبي العرض والطلب.

أخيراً، جرى التركيز على الحاجة إلى تعزيز الدعم المقدم للضحايا، ولا سيما من خلال صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لضحايا الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال. وأُشيد بالذين تعهدوا بتقديم مساهمات وأشجع الآخرين على أن يفعلوا الشيء نفسه.

في الختام، سمعنا من الدول الأعضاء عما أُحرز من تقدم في مكافحة الاتجار بالبشر. ومهما يكن من أمر، فإنه كما أبرز الكثير، لا يزال يتعين فعل الكثير فيما يتعلق بجميع الأركان الأربعة، الوقاية والمقاضاة، والحماية والشراكة. بينما نعمل على اتخاذ مزيد من الإجراءات لمكافحة الاتجار بالبشر، فلنضع في اعتبارنا النقطة الخامسة، والسبب الذي من أجله أُنشئت الأمم المتحدة، أي من أجل البشر.

أعلن اختتام الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بتقييم خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار الأشخاص.

بذلك اختتمت الجمعية العامة هذه المرحلة من نظرها في البند ١٠٧ من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/١٠.